المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 25-03-2007 العـــدد : 1415
الصفحـات : 36 المسلسل : 23

حوار

وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد لـ «المجلة»:

الخلافات أضعفت النظام السياسي العربي.. والسعودية تبذل جهودا كبيرة لصياغة موقف موحد من قضايا المنطقة

■ أول حوار شامل لوسيلة إعلام يدلي به الشيخ عبد الله بن زايد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، أكد فيه أن هناك أجواء جدية إيجابية تسود القمة العربية من أجل التوصل إلى رؤى عربية جماعية للقضايا المطروحة مشيدا بالجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتوحيد الصف العربي.

وفي حواره مع (المجلة) أكد على حاجة القمة العربية إلى صياغة موقف عربي جماعي ناضج مسؤول، بعيدا - على حد وصفه - عن الشعارات المكررة والطروحات الجوفاء، مضيفا أن ما بذلته القيادة السعودية من جهود في مجال العمل العربي المشترك يبعث على الأمل في توصل قمة الرياض إلى تصورات عملية مشتركة للقضايا المعروضة عليها.

ونفى وجود تباين في المواقف الخليجية إزاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث مؤكدا على علاقة حسن الجوار التي تربط الإمارات بإيران التي دعاها للحل السلمي لقضية الجزر.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني أكد على الجهود الخليجية التي تستهدف دعم الجهود الدولية للتوصل إلى الحل السلمي للملف الإيراني على الرغم من قوله إن دول الخليج تشعر بالقلق من البرنامج النووي الإيراني وتريد الاطمئنان على أنه لأغراض سلمية ولا يخفي طموحات غير مشروعة ومطابق للمواصفات والمعايير الفنية التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة النووية.

وجدد وزير الخارجية الإماراتي موقف بلاده في حث كافة القوى العراقية لتوحيد صفوفها وطاقتها بما يضمن استقرار العراق ومنع انزلاقه إلى حرب أهلية كما شدد على ضرورة الحل العادل للقضية الفلسطينية المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس داعيا المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

وفيما يلي نص الحوار:

دبي: عبد العزيز التويجري

● هل من المؤمل أن تقدم القمة العربية حلولا مناسبة للخروج من المأزق الذي تعيشه بعض الدول العربية خاصة في العراق ولبنان وفلسطين؟

- بوحي السؤال كما لو أن الأوضاع العربية قد تداعت بالأمس، وأن ما نعيشه من ظروف وأوضاع هو مأزق عارض يحله اجتماع هنا أو لقاء هناك. أنا من الذين يرفضون تبسيط الأمور ويفضلون تسمية الأشياء بأسمائها مهما كانت الصورة قاتمة ومهما بدت محزنة. فالقضايا التي أشرت إليها في سؤالك قضايا متراكمة مضى على تعاطي مؤسسات العمل العربي المشترك معها سنوات دون أن نصل إلى ما يمكن اعتباره أساسا يمكن البناء عليه. ولذلك فمن الظلم تحميل القمة العربية المقبلة في الرياض أوزارا وأعباء نعلم جميعا أنها أكبر من أن تعالج من خلال القمة العربية المنتظرة والتي بلا شك ستناقش هذه القضايا بكل جدية من أجل التوصل إلى رؤى جماعية لإيجاد حلول لها. ومع ذلك فإن ما تقوم به المملكة العربية السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من جهود سواء فيما يتعلق بتوحيد الصف الفلسطيني أو دفع الأطراف اللبنانية للتوافق على حلول للأزمة السياسية التي يمر بها لبنان أو فيما يتعلق بتطورات الوضع في العراق، تجعلنا نشعر بوجود أجواء إيجابية وجدية للتعاطي مع ما هو مطروح على القمة المقبلة من قضايا.

إننا ونحن نتطلع بأمل للقمة، ونحن ندرك أن ما هو أمامها من قضايا ليست مسؤولية عربية فقط بل إن هناك أطرافا دولية وإقليمية عديدة فاعلة فيها، وأن ما نحتاج إليه هو صياغة موقف عربي جماعي ناضج ومسؤول، بعيدا عن الشعارات المكررة والطروحات الجوفاء التي لا تجد من يأخذها على محمل الجد لا في داخل العالم العربي الذي لم تزده تلك الشعارات والطروحات إلا إحباطا ومرارة، ولا في العالم الخارجي الذي بالت مصالحه تتباعد عن مرمى معادلة التوازن التي حكمت تعاطيه مع قضايا المنطقة بسبب الخلافات العربية التي أضعفت كثيرا الموقف العربي الموحد.

● مبادرات السلام لا تحتاج إلى تأكيد هل تعتقد أن القمة العربية ستعيد التأكيد على مبادرة السلام العربية على الرغم من الرفض الإسرائيلي؟

مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت لا تحتاج إلى تأكيد بعد أن وافقت عليها الدول العربية بالإجماع بمن فيهم السلطة الفلسطينية. إن ما نحتاج إليه هو الالتزام بما تم إقراره والاتفاق عليه من قبل الجميع. إن مبادرة السلام العربية قائمة على أساس قواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

المطلوب أن يقف المجتمع الدولي (الأمم المتحدة) إلى جانب الحق والعدل وأن يضغط على إسرائيل للامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

إننا ننظر بتفاؤل إلى المواقف الأخيرة للمجتمع الدولي بما في ذلك مواقف الاتحاد الأوروبي وروسيا واللجنة الرباعية في التجاوب مع مبادرة جامعة الدول العربية الأخيرة الرامية إلى قيام المنظمة الدولية بدور فعال يسهم في إحياء مسيرة السلام في الشرق الأوسط والاستئناف المباشر للمفاوضات على جميع المسارات وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

● هل ستكون هذه القمة كغيرها من القمم وهل سنلحظ بداية جديدة للعمل العربي المشترك؟

- كما قلت لك إن العمل العربي المشترك مثقل بهموم الخلافات المزمنة التي من الصعب معالجتها في أيام قليلة، ولكن ما هيأته المملكة من تحضير وما بذلته القيادة السعودية من جهود في هذا المجال يجعلنا نأمل أن نتمكن من الوصول إلى تصورات

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 25-03-2007 العـــدد : 1415
الصفحـات : 37 المسلسل : 23

عبدالله بن زايد يرأس الوفد الإماراتي في اجتماعات وزراء الخارجية العرب

عملية مشتركة حول القضايا التي ستتناولها القمة وفي ضرورة تواصل الجهود لتنقية الأجواء العربية وتحقيق التضامن العربي الفعال.

• ثمة تباينات في المواقف الخليجية بما يخص العلاقة مع إيران وانعكاساتها على تفعيل العمل الخليجي بخاصة الموقف من الجزر الإماراتية المحتلة.

ـ أنا لا أعتقد أن هناك تباينات في المواقف الخليجية إزاء استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وقد عبرت دول الخليج على الدوام عن موقف موحد إزاء هذه القضية يقوم على تأييد حق الإمارات في هذه الجزر وتأييد جهودها لحل هذه القضية حلا سلميا عادلا يقوم على مبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي. كما أن الدول الخليجية جميعا متفقة على أن استمرار الاحتلال حول الجزر مصدر من مصادر تعكير إقامة علاقات حسن جوار طبيعية مع الجارة إيران، وأن إيجاد حل سلمي عادل من شأنه تعزيز علاقات التعاون بين الجانبين الخليجي والإيراني والعربي الإيراني.

نحن في دولة الإمارات حريصون على علاقات الجوار وتطوير العلاقات الأخوية والتاريخية التي تربطنا بإيران ونأمل باستمرار إن تشكل المصالح المشتركة والمتبادلة عنصر إقناع لإيران للقبول بمبدأ الحل السلمي القائم على قواعد القانون الدولي في إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية مع استعداد الإمارات المسبق للقبول بنتائج التحكيم.

• هل تأثرت العلاقات الإماراتية الإيرانية بتغير النخب السياسية الإيرانية بين الإصلاحيين والمحافظين، وما التفاهمات التي وصلت إليها في زيارتكم الأخيرة إلى إيران؟

ـ الإمارات أولا ليست من الدول التي تصيغ مواقفها السياسية حسب اتجاهات الريح السياسي فلديها ثوابت حريصة على الالتزام بها. والأمر الثاني أن دولة الإمارات لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولا في اختياراتها السياسية تماما كما لا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها واختياراتها. وبالنسبة لعلاقاتنا مع إيران فإنها قائمة على مبادئ حسن الجوار وتبادل المصالح وحل أي مشاكل عالقة بالطرق السلمية وهذه المبادئ لا تتغير بتغير الحكومات ولا يحكمها تغير الاتجاهات. وبالنسبة للزيارة الأخيرة التي قمت بها لإيران فإنها جزء من الحوار المتواصل بين بلدينا حيث سبق ان استضفنا في أبوظبي عددا من المسؤولين الإيرانيين كما قام عدد من مسؤولينا بزيارات لطهران. وهنا لابد أن أنبه إلى أن العلاقات مع إيران تغطي طيفا واسعا من المصالح والقضايا ونحن وان ندرك الموقع المحوري لقضية الجزر الثلاث فان هذه القضية ليست القضية الوحيدة التي تشكل عنصر حوار بيننا. فوجود هذا النزاع لم يحل دون استمرار علاقات التعاون وتبادل المصالح بين بلدينا، لأننا كما قلت نؤمن بأن بناء مصالح متبادلة من شأنه تحسين أجواء الثقة التي تساعدنا في حل اي قضايا ونزاعات عالقة.

• ما موقف الإمارات من تطورات الملف النووي الإيراني ووصفكم هذا الموقف بأنه يسعى للتهدئة؟

ـ موقف الإمارات من الملف النووي الإيراني ينسجم أولا مع موقف دول مجلس التعاون الداعي إلى إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك السلاح النووي، وهذا الموقف تحكمه الضوابط التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة النووية التي تراقب التزام الدول بتعهداتها في هذا الجانب. وبالتالي فإن أي تجاوز لهذه الضوابط من أي جهة كانت يشكل مصدر قلق لنا جميعاً. ونحن إذ نأمل أن تتمكن إيران من الوصول إلى تسوية دائمة واتفاق مرض مع الوكالة الدولية للطاقة يضمن عدم تعريض سلامة وأمن دول

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 25-03-2007 العـــدد : 1415
الصفحـات : 38 المسلسل : 23

مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى

.. ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس

وشعوب المنطقة للتهديد والخطر أو لأية مواجهات تصعيدية جديدة نحن في غنى عنها. إن دول المنطقة تشعر بالقلق من هذا البرنامج ولديها مخاوفها من احتمال تجاوز البرنامج البعد السلمي المعلن، بل إن هذه المخاوف تطول أيضا الاحتياطات وإجراءات السلامة المتخذة في المنشآت النووية بما يضمن سلامة البيئة ويقلل احتمالات تعرضها لأي تسريبات إشعاعية خطرة.

إننا في دول مجلس التعاون نؤيد مبدأ الاستخدام السلمي للطاقة النووية بل إن دول المجلس لديها طموح معلن في هذا المجال. إلا أننا في الوقت نفسه نريد الاطمئنان إلى أن أي برنامج نووي في المنطقة لا يخفي طموحات غير مشروعة وأنه مطابق للمواصفات والمعايير الفنية الدقيقة التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تضمن سلامة المحطات النووية التي يتم بناؤها وتشغيلها حتى لا نجد أنفسنا عرضة لمخاطر يصعب تداركها.

● ما الموقف الإماراتي من أي عمل عسكري محتمل تجاه إيران ؟

ـ الإمارات من الدول التي نبذت وتنبذ استخدام القوة في حل النزاعات الدولية، وهي كدولة صغيرة في المنطقة حريصة على علاقات حسن الجوار مع الدول الأخرى في المنطقة. ونحن نأمل أن تنتهي الأزمة الراهنة بين إيران والولايات المتحدة دون حدوث مواجهة عسكرية. فالمنطقة لم تعد قادرة على تحمل مواجهة أخرى بعد الحروب العديدة التي شهدتها خلال العقدين الماضيين والتي تسببت في إهدار طاقات مادية وبشرية كان الأولى أن توظف لخدمة التنمية الإقليمية. وبالنسبة إلى إشارتك إلى العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة فإن هذه العلاقات قائمة على مصالح متبادلة وليست علاقة تبعية. صحيح أننا أصدقاء للولايات المتحدة ولدينا مصالح مشتركة معها لكن ذلك لا ينفي وجود مساحة اختلاف في العديد من القضايا والمواقف وهذا الاختلاف لا يحمل بالضرورة عنصرا سلبيا بل إنه قد يسهم إيجابيا في توضيح بعض الأمور التي قد نكون أقدر على فهمها بحكم الواقع الجغرافي والسياسي والثقافي من أصدقائنا في الإدارة الأمريكية.

إننا في دولة الإمارات نشجع وندعم إجراء مباحثات مباشرة مع إيران حول برنامجها النووي للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة تحقق الاستقرار في المنطقة والسلام العالمي. كما أن دول مجلس التعاون تسهم بدور فعال في الجهود الدولية التي تستهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وأود أن أشير في هذا الخصوص إلى البيان الذي صدر عن الاجتماع المشترك بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في بروكسل أخيرا والذي أكد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني.

● ما أسباب التذبذب في العلاقات الخليجية البينية؟

ـ أنا أعتقد أن الاختلاف مهما كانت مظاهره هو عنصر حيوي. نحن في دول مجلس التعاون لدينا قواسم سياسية عديدة أسهمت في انتظام واستمرار العمل الخليجي المشترك لنحو ثلاثة عقود. صحيح أنه لم يكن بحجم الطموحات أحيانا لكنه رفد العلاقات البينية الخليجية بالكثير من المعطيات والمقومات التي جعلت منظومة التعاون الخليجي منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية لا يمكن تجاهلها. وأعتقد أن دول التعاون التي فتحت أسواقها أمام المبادرات الاقتصادية والاستثمارية العالمية ستوجد في المرحلة المقبلة ديناميكيات وآليات عمل جديدة تعطي للعمل الخليجي عمقا لا يسمح للاختلافات العابرة بين دول المجلس بالتضحية بهذه الإنجازات المتوقعة أو الطموحات التي نتطلع إليها.

● العملة الخليجية.. هل يعني الانسحاب العماني

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 25-03-2007 العـــدد : 1415
الصفحـات : 39 المسلسل : 23

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يدلي بصوته في الانتخابات الإماراتية مؤخرا

بداية لانسحابات مماثلة؟ وما الإصلاحات المطلوبة لتفعيل عمل المجلس؟

ـ قضية العملة الخليجية من العناوين المهمة للعمل الخليجي المشترك وكانت من بين القضايا الأساسية التي رافقت مسيرة التعاون الاقتصادي بين دول المجلس. لكن علينا أن ندرك أن الوحدة النقدية هي التتويج للوحدة الاقتصادية وتوحيد السوق الإقليمية. ومن الطبيعي أن يأخذ موضوع الوحدة النقدية هذا المدى من النقاش الفني والسياسي لأن أي وحدة نقدية غير مدروسة دراسة وافية من شأنها الإضرار باقتصاديات بعض الدول الأعضاء فضلا عن وضع صعوبات أمام بعضها في التكيف مع متطلبات العملة الموحدة خاصة في تحقيق معدلات نمو مماثلة لتلك التي تحققها شريكاتها وضبط معدلات التضخم ومعدلات البطالة.

أنا لا أعتقد أن الموقف العماني هو موقف سياسي من العملة الموحدة كفكرة وهو لا يتجاوز التحفظات الفنية المرتبطة بإطلاق العملة الموحدة وهي تحفظات يمكن مناقشتها في المدى المتبقي من موعد إصدار العملة الموحدة في يناير عام 2010. وحتى لو احتاج الأمر إلى التريث وإطالة المدى الزمني فإن ذلك لا يعني أننا سنتخلى عن الفكرة أو أننا كنا نسير وراء سراب عندما فكرنا في عملة خليجية واحدة.

• ماذا عن توحيد السياسات الخليجية خصوصا في المسائل الاستراتيجية؟

ـ دول التعاون أظهرت أنها تملك رؤية استراتيجية مشتركة ظهرت تجلياتها في الموقف الذي اتخذته من احتلال الكويت عام 1990. كما أن دول المجلس لديها رؤى مشتركة إزاء مختلف القضايا السياسية والاقتصادية على الساحات العربية والإقليمية والدولية الراهنة. ووجود اختلافات في أسلوب التعبير السياسي عن تلك الرؤى لا يعني أننا مختلفون بعد أن أثبتت الوقائع أن الترابط بين دول المجلس يشكل عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الإقليمي للمنطقة.

• كيف ترصد انعكاسات الممارسات الديمقراطية في بعض دول الخليج على تسريع الإصلاح في الدول الأخرى؟

ـ مفهوم الإصلاح مفهوم نسبي ويتحدد حسب ظرف كل دولة وحسب مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي. نحن في دولة الإمارات نؤمن بشكل عميق بدور الإنسان باعتباره الثروة الحقيقية ولذلك فإن المغفور له الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه أعطى موضوع التنمية البشرية أولوية قصوى حيث سخرت الثروة في رفع مستويات الصحة والتعليم الأمر الذي أعطى المواطنين فرصة حقيقية للمشاركة في عملية التنمية. ولم يغفل رحمه الله أهمية الشورى باعتبارها تعبر عن المشاركة فكان إنشاء المجلس الوطني الاتحادي كسلطة تشريعية أسهمت بالرأي والمشورة في فترة تأسيس الكيان الاتحادي.

واليوم ونحن نبدأ مرحلة جديدة من العمل الوطني خطونا خطوة أبعد على طريق المشاركة السياسية فكانت مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حفظه الله ورعاه لإجراء انتخابات نيابية جزئية انتقالية تمهد لانتخابات كاملة ومباشرة فيما بعد، هي تعبير عن استمرار نهج الشورى وتأكيد على الإيمان بأهمية المشاركة السياسية لأبناء وبنات الوطن جميعا.

• ما المساعي الإماراتية لتقديم الاتفاقية الإماراتية - العمانية كنموذج لحل الخلافات الحدودية الخليجية؟

ـ نحن من المنادين بحل الخلافات عبر الحوار مع الغريب والصديق فما بالك بالشقيق والقريب. وأي حوار يجب أن يستند إلى الشرعية الدولية وإلى مبادئ حسن النية وهي مبادئ حكمت كل الاتفاقيات التي التزمت بها الإمارات بما فيها اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان. إننا نستطيع القول إننا أرسينا بما توصلنا إليه من اتفاقيات مع الشقيقة سلطنة عمان سواء حل الخلافات الحدودية أو غيرها نموذجا لحل الخلافات عبر الحوار إذا توافرت الإرادة السياسية الصادقة.

• ماذا عن الجهود الإماراتية لوضع حد للعنف في العراق من خلال استغلال علاقات الإمارات مع الأطراف العراقية المختلفة؟

ـ ما يجري في العراق من أحداث دامية خطر يهدد بانعكاسات سلبية على دول المنطقة كلها بل إن له امتدادات تتجاوز الإقليم إلى العالم أجمع. وبالتالي فإننا في الإمارات نؤمن بضرورة تكاتف الأسرة الدولية لمعالجة ما يجري في العراق من أحداث وصولا إلى تأمين الاستقرار هناك في إطار احترام وحدة العراق وسيادته الإقليمية. إننا في الإمارات على اتصال دائم مع مختلف القوى السياسية العراقية بهدف تشجيع هذه القوى على توحيد صفوفها وطاقاتها بما يضمن استقرار العراق ومنع انزلاقه لحرب أهلية واسعة لن تبقى آثارها محصورة في العراق.

• وماذا عما يجري في الأرض الفلسطينية؟

ـ الإمارات لم تكن في أي يوم بعيدة عما يجري في فلسطين سواء كان ذلك من خلال الاتصال السياسي المباشر مع القيادات الفلسطينية، أو من خلال برامج المساعدات الاقتصادية والإغاثية المختلفة. نحن في الإمارات نؤمن بعدالة القضية الفلسطينية ونؤمن بأن أي حل لا يلبي المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة حقه في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف لن يكون حلا عادلا. وفي المقابل فإننا نؤمن أيضا بأن المرونة السياسية لا تعني التنازل عن الحقوق خاصة إذا كانت هذه الحقوق واضحة ضمن قرارات دولية واتفاقيات ثنائية لا يمكن لأحد إنكارها.

• باعتبارك أرفع مسؤول إماراتي زار الأراضي الفلسطينية هل تخطط لزيارات مماثلة في المستقبل لدعم الموقف الفلسطيني؟

ـ قمت بزيارة الأراضي الفلسطينية لأغراض محددة متصلة بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني على الأرض عقب إنجاز، على سبيل المثال لا الحصر، مدينة الشيخ زايد ومدينة الشيخ خليفة وبعض المشروعات الحيوية الكبيرة بإعادة إعمار ما دمرته الآلة الحربية الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية والتي أنجزت بتمويل من الإمارات. والبعد السياسي الوحيد في تلك الزيارة هو إظهار الدعم للحقوق الفلسطينية العادلة ولا يوجد لها أي بعد يتجاوز العلاقات الإماراتية الفلسطينية.

• لكن ترددت أقوال في الفترة الأخيرة عن دعم

مشاركة وحضور المرأة في الانتخابات

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 25-03-2007 العـــدد : 1415
الصفحـات : 40 المسلسل : 23

الإمارات لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية على حساب الحكومة ماتعليقكم؟

ـ هذا تفسير غير صحيح، الإمارات تتعامل مع الرئيس محمود عباس كرئيس منتخب للشعب الفلسطيني وباعتباره الرمز السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن اهتمام الإمارات الأول في هذه المرحلة هو إيصال المساعدات التي تخفف عن أبناء الشعب الفلسطيني تبعات الحصار الذي يفرضه الاحتلال. وبالنسبة لقولك بإننا ندعم الرئيس عباس على حساب الحكومة الفلسطينية فإنه يتنافى مع طبيعة الممارسة السياسية الإماراتية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

• لماذا أبديتم رفضا قاطعا لفكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة مع أنها مدعومة من حليفكتم الولايات المتحدة؟

ـ الصداقة والتحالف شيء، والتبعية شيء آخر، لدينا صداقاتنا مع الولايات المتحدة لكن لدينا رؤانا السياسية المستقلة خاصة في القضايا التي تخص أمننا الوطني وعلاقاتنا الإقليمية والقومية. وعندما رفضت فكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة كنت أعبر عن موقف الإمارات الذي يرفض أي شكل من أشكال الالتفاف على الشرعية الدولية، فالدولة ذات الحدود المؤقتة تعني ببساطة تصفية الحقوق الفلسطينية بالتدريج أو في أحسن الأحوال التقاط الأنفاس لفترة محدودة من الزمن لتعود دورة العنف التي شهدتها المنطقة طوال العقود الماضية من جديد، وهو ما يعني وضع المنطقة مرة أخرى فوق صفيح ساخن. إن الحل العادل والنهائي القائم على احترام الحقوق وفق الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية هو الحل الوحيد الذي نضمن من خلاله الأمن والاستقرار في المنطقة وغير ذلك من الحلول الترقيعية والجزئية سيكون مصيره الفشل وسيزيد من عنصر الإحباط الذي يذكي مشاعر الكراهية والعنف.

• في الفترة الماضية شهدنا تدخلا عسكريا إثيوبيا في الصومال ولم نشهد ردود فعل عربية ترقى لمستوى احتلال عاصمة عربية، هل تعتقد أن القمة العربية ستخرج بشيء يدعم مسيرة السلام في الصومال؟

ـ الصومال جرح نازف منذ أكثر من عقدين، ويجب أن نعترف بأننا عجزنا كدول عربية رغم ما بذلنا من جهود على مستوى الجامعة العربية عن تقديم مبادرة حقيقية لتضميد ذلك الجرح عندما كان النزاع بين الوطن الواحد وقبل أن يصبح الصومال ساحة لتجار الحروب ومسرحا مفتوحا للإرهاب والعنف وذلك بسبب تمسك الفرقاء والأطراف المتنازعة بمواقفهم المتشددة ورفضهم للآخر. إننا لا نقر من حيث المبدأ فكرة استفراد قوة مهما كانت مبرراتها ودوافعها بالتدخل في شؤون دولة أخرى. ولكن كما تعلم فإن الصومال دولة إفريقية أيضا لذلك فقد كان من الطبيعي أن يكون لدول القارة حضور في التطورات التي شهدتها تلك المنطقة المهمة من القرن الإفريقي.

وقد استقبلنا خلال هذه الأزمة الأخيرة وزير خارجية الصومال ووزير الدولة لشؤون الخارجية الإثيوبي وعبرنا عن قلق دولة الإمارات من الحرب الدائرة في الصومال وطالبنا بوضع حد لهذه الحرب وضرورة انسحاب القوات الأجنبية من الصومال ودعوتا إلى أن تعمل دول الجوار على تشجيع المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف الصومالية وأكدنا حرصنا على دعم الاستقرار في الصومال.

إننا نجد في مبادرة الاتحاد الإفريقي لإرسال قوات لحفظ الأمن فرصة لحشد الطاقات من أجل إخراج الصومال من دوامة العنف التي ظلت تعصف به لعقود ■

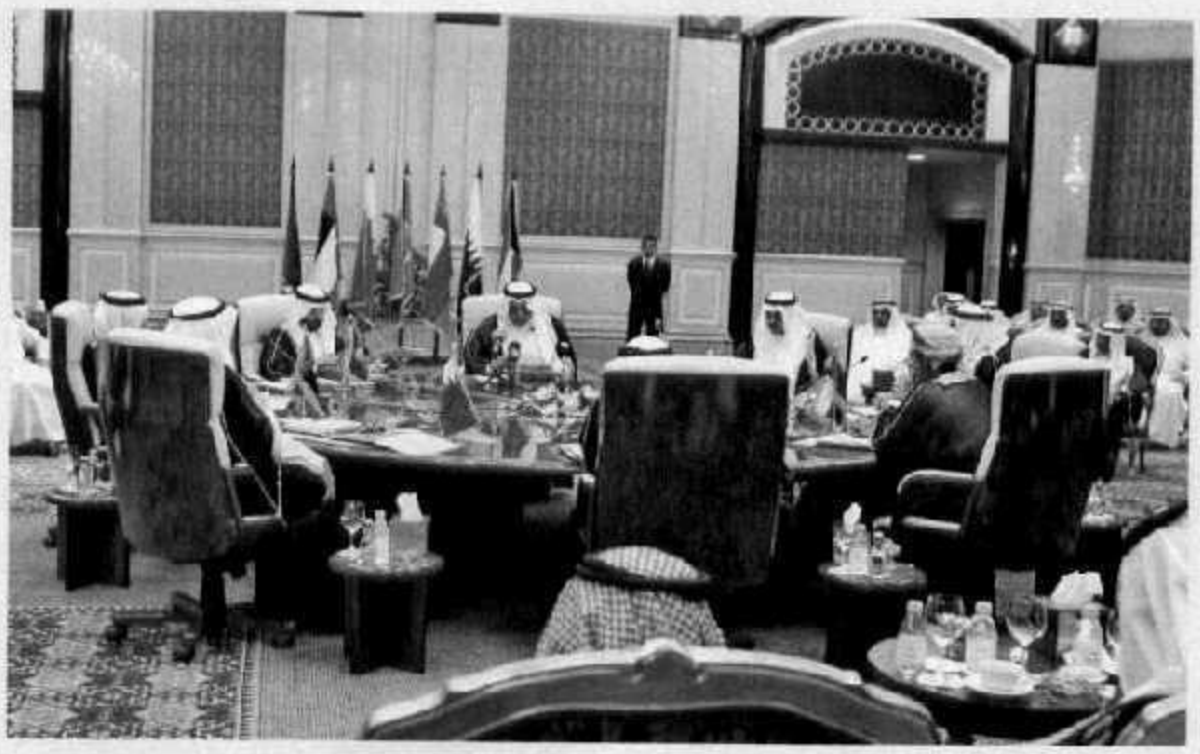

اجتماعات مجلس التعاون الخليجي

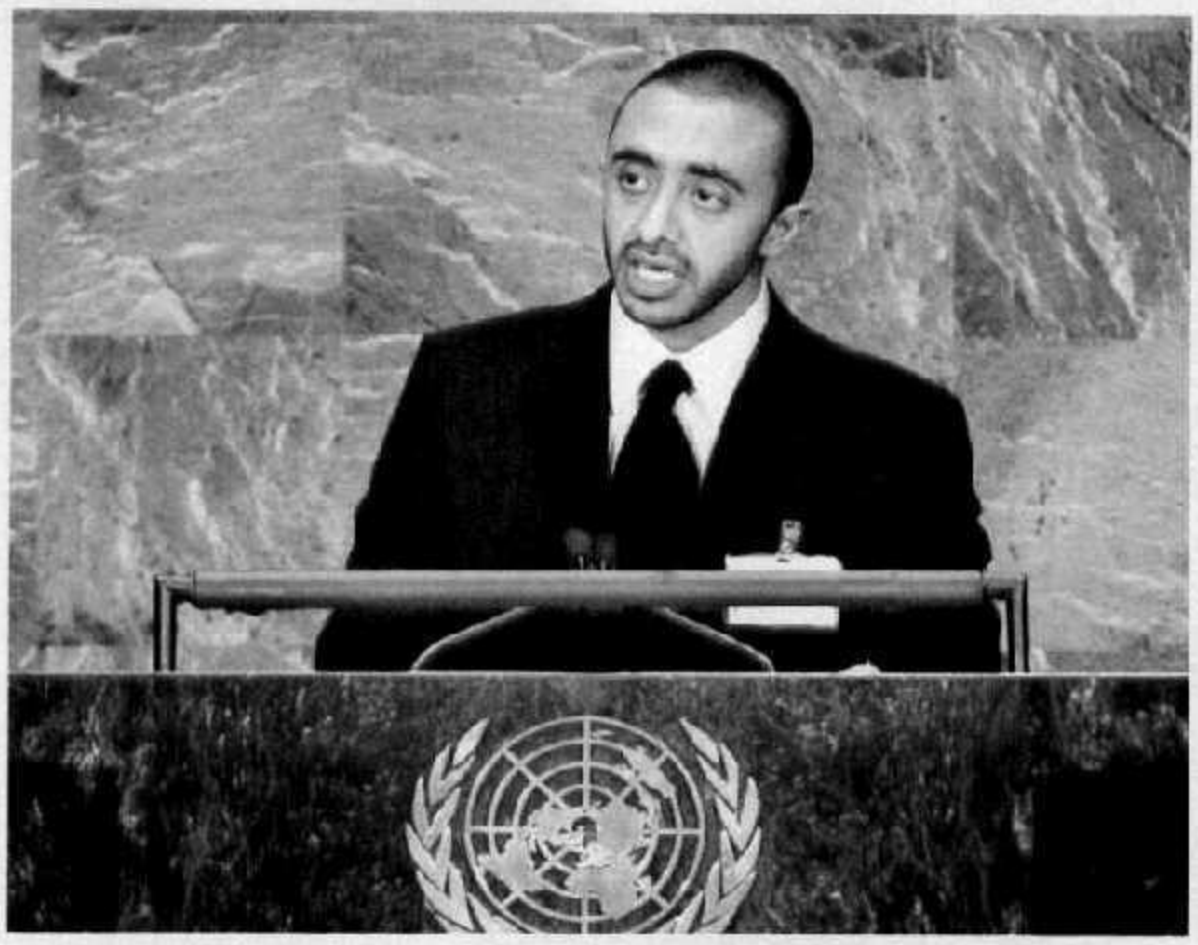

في الأمم المتحدة

والرئيس نبيه بري